الفوضى الخلاقة والتغيير الاجتماعي
"تنظير وصفي للواقع العراقي"

أ.م. د. منى حيدر عبد الجبار أ. م. د. زينب محمد صالح
جامعة بغداد – كلية التربية للبنات

الملخص :

في ظل الفوضى عادة ما يتزايد الشعور لدى افراد المجتمعات عامة باهمية النظام لاعتقادهم انه مع انعدام وجوده فأنهم يفقدون الأمن والامان بكافة أشكاله ، لذا يضعون اهمية كبرى له بوصفه" قيمة عليا ، والتخوف من انعدام النظام يجعل من الحتمي ان يكون له استمرارية فنحن نعيش في عالم مملوء بالمفاجئات والتغيرات السريعة والتشويش والأمور المربكة الخارجة عن السيطرة و من ثم لابد من ان تكون هناك اجراءات لمواجهة الحالات والظواهر الفوضوية لضمان استمرارية البقاء، وذلك لا يتم إلا بإحداث تغييرات تحويلية متعددة للوصول الى حالة النظام لاسيما الإجتماعية. نظرية الفوضى تهتم بالتغير الفوضوي الذي من المفترض أن ينتهي بحالة النظام والعكس صحيح .وهي تشكل هاجساً امام كل سلطة حاكمة عالمية او محلية كونها تهدد بقاءها . من هنا فأن مواجهة الفوضى تعد اليوم احد المتطلبات الرئيسة لحفظ المجتمعات .هذا البحث يتضمن رؤية لنظرية الفوضى والنظام واستقراءها من خلال التغيرات التي احدثتها في المجتمع العراقي في إطار استراتيجية الفوضى الخلاقة التي طبقتها الولايات المتحدة الامريكية وبيان اهمية ان تكون الفوضى وسيلة لتحقيق النظام في إطار احداث تغييرات إيجابية في الجوانب الرئيسة للمجتمع ومؤسساته لضمان الحفاظ على استمرارية التوازن، ولأجل ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاث اقسام القسم الأول تضمن منهجية البحث ، والقسم الثانيتضمن ماهية الفوضى والفوضى الخلاقة (مدخل تنظيري)، اما القسم الثالث فتضمن التغيير الإجتماعي مفهومه واهميته في السيطرة على الفوضى، اما القسم الثالث فتضمن التجربة العراقية في مجال الفوضى والتغيير الإجتماعي ، اخيراً الخاتمة تضمنت إشارة الى اهم ماورد في

البحث مع تحديد السبل التي يمكن من خلال استخدامها السيطرة على الفوضى وأحداث التغييرات الإجتماعية التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع .

الكلمـــات الرئيســـة : الفوضـــى ، نظريـــة الفوضـــى والنظـــام ، اســـتراتيجية الفوضـــى الخلاقة ،التغيير الإجتماعي

Search title "The Creative Chaos and Social Change, a Descriptive theorization of the Iraqi Reality"

Dr.Zainab Muhmmed Saleh **Dr. Muna Haider Abduljabbar**
College of Education for Women- University of Baghdad

Abstract

In light of Chaos, the members of societies' general feeling of the system's importance often increases because they believe that they will lose all forms of security and safety if it does not exist. That is why they attribute such a high value to it, and the fear of the system's absence makes it inevitable for it to have continuity, for we live in a world full of surprises, rapid changes, confusion, and confusing matters out of control. Thus, there must be measures to confront the chaotic situations and phenomena to ensure survival continuity, and that can only be done by making multiple changes to reach the state of order, especially the social one. The theory of Chaos takes interest in chaotic change which is supposed to end in a state of order and vice versa. This is an obsession for every ruling authority, be it global or local, as it threatens its survival. That being said, confronting chaos is now one of the main requirements for preserving societies. This research includes a vision and extrapolation for the theory of Chaos and Order through the changes it has made in the Iraqi society within the framework of the creative chaos strategy applied by the United States of America, and a demonstration for the importance of chaos as a means to achieve order in the context of creating positive changes in the main aspects of society to ensure balance continuity; for this purpose, the research was divided into three sections: The first section includes chaos and order theory, its concept, intellectual significances, and the effects it has on human societies. The second section includes social change, and its concept and importance in controlling chaos.

that maintain security and stability of society could be achieved.

As for the third section, it includes the Iraqi experience in the field of Chaos and social Change. Lastly, the conclusion, which included a reference to the highlights of the research, in addition to identifying the means through which chaos could be controlled, and social changes

Key Words: Chaos, Chaos and order theory, Creative Chaos Strategy, Social Change

مقدمة :

وفقاً للباحثين في العلوم الإجتماعية فأن المجتمعات البشرية يمكن تظهر فيها جميع السمات المميزة لنظرية الفوضى والنظام ، وقد بدأت النظرية الاجتماعية دائمًا من الافتراض (الضمني) أنه نظرًا لوجود الإرادة البشرية ، فإن الفوضى هي الحالة الطبيعية الافتراضية ، ومن ثم فأن القول بأنها اهتمت بالدرجة الأولى بكيفية ظهور النظام من الفوضى كان صحيحًا بالفعل ، وقد أوضح هوبز كيف تم إنشاء الدولة كوسيلة لكبح الحرب الفوضوية وضد كل ما يميز الحالة الطبيعية. في وقت لاحق ، اأوضح عالم الاجتماع إميل دوركهايم أن أساس النظام الاجتماعي في الضمير الجماعي ، بينما أشار ماكس ويبر إلى التقاليد والقيم والاهتمامات باعتبارها عوامل مجتمعية تنتج الانتظام الاجتماعي – دون الحاجة إلى الرجوع إلى المفاهيم الفيزيولوجية والنفسية فضلاً إلى ذلك ، لطالما كان يُنظر إلى النظام الاجتماعي على أنه غير مستقر ، ليس فقط في علم الاجتماع ولكن في الممارسات القديمة , أذ تنتشر التحولات ، والانتقالات المفاجئة جدًا من النظام إلى الفوضى في كل جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. والإنسان يملك القدرة على رؤية أن النظام أيا كان (سياسي ، اقتصادي ، إجتماعي) هو في خطر دائم من الانهيار والفوضى سواء كانت فوضى طبيعية أم حاصلة بتدخل خارجي. وغالباً ماتكون هناك نتائج سلبية لحالة الفوضى الحاصلة أياً كان مجالها: أجتماعي ، اقتصادي ، أم سياسي من اضطرابات الزواج إلى فشل الشركات وانهيار الاقتصاد والبطالة إلى تدمير الأنظمة السياسية وانعدام الاستقرار والأمان (Millard 2014, p. 35).

إن الاهتمام المهيمن لعلماء الاجتماع بمشكلة النظام الاجتماعي يعني بالفعل أنهم ركزوا في كثير من الأحيان على الشروط المسبقة للحالات الاجتماعية المستقرة. ومع

ذلك ، فقد تعاملوا أيضًا مع العديد من الحالات التي تنهار فيها حالة النظام فجأة. على المستوى الكلي أو المجتمعي ، وقد اجتذب اندلاع الثورات انتباه علماء الاجتماع. في الآونة الأخيرة ، أيضاً بدأ علماء السياسة بدراسة انهيار الأنظمة الديمقراطية (لينز ١٩٧٨). والبحث حول أنواع مختلفة من السلوك الجماعي الذي يظهر خلال فترة الفوضى مثل : الذعر ، والتعبئة الجماهيرية في الحملات السياسية ، والحركات الاجتماعية ، واندلاع العنف. وعلى المستوى الاجتماعي ، تم تحليل انهيار المنظمات العامة ، والازمات التي تكون غالباً من صنع الإنسان لاسيما في المجالات الإقتصادية ، والاضطرابات الكارثية وتأثيرها في عمل النظم الاجتماعية والتقنية الكبيرة) (Choi/Majumdar 2015, p. 7). وبظهور نظرية الكارثة والفوضى الحتمية زادت التطورات النظرية في العلوم الطبيعية من الأهمية المحتملة للنظريات الفيزيائية لعلم الاجتماع أذ كانت محاولات تصوير المجتمع ككائن حي شائعة بشكل خاص. أن المفاهيم الهيكلية الاجتماعية مثل الطبقة والعرق والجنس والعرق تنتج صعوبات تحليلية خطيرة للغاية بحيث يجب إعادة تصور مفهوم البنيوية نفسها لجعلها مناسبة لمتطلبات نظرية الفوضى.

القسم الاول /منهجية البحث

أولا :مشكلة الدراسة Statement of the Problem

نحن نعيش في عالم ديناميكي يوصف في أغلب الأحيان بأنه " فوضوي" ولا يمكن التنبؤ به. من وجهة نظرنا البشرية ، لا نرى الإطار الأكبر للنظام الذي نعيش فيه ، ويمكننا فقط محاولة تقريب حدوده من خلال احداث تغيرات مختلفة تمكننا من التكيف للوصول الى حالة النظام التي تسعى غالبية المجتمعات الوصول لها والحفاظ عليها ومع ذلك ، فأن الكثير من التغيرات التي حصلت بتدخل خارجي لقوى عالمية (الولايات المتحدة) من خلال تطبيق نظرية الفوضى او مايعرف باستراتيجية الفوضى الخلاقة في بعض البلدان بضمنها العراق من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية أدت إلى إحداث تغيرات سلبية زعزعت النظام والاستقرار في تلك مناطق تلك البلدان ، وادت الى إعاقة تقدم وتطور تلك المجتمعات ، والمجتمعات حتى تتمكن من الحفاظ على استمراريتها وتوازنها لابد لها من العمل على السيطرة على الفوضى والحد من تأثيراتها السلبية في إطار إحداث سلسلة من التغييرات والتحويلات المختلفة في مكوناتها المجتمعية منها التغيير الإجتماعي.من خلال المدخل السابق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة للبحث عبر التساؤلات التالية :

١-كيف يؤثر تطبيق استراتيجية الفوضى في المجتمعات في كل أرجاء العالم ؟

٢-هل يمكن لعمليات التغيير الإجتماعي تحقيق التكيف مع حالة الفوضى والوصول الى حالة من التوازن والنظام؟

٣-ماهو واقع تطبيق استراتيجية الفوضى في العراق ؟

ثانيا :أهمية الدراسة Importance of the Study

تتضح أهمية البحث من حساسية الموضوع الذي تتناوله كونه يركز عل أهم عناصر التطور الإنساني والمجتمعي عموماً ، والتغيير الإجتماعي تحديداً ممثلة بنظرية الفوضى وانعكاسها على استقرارية المجتمعات .

ثالثا : أهداف الدراسة Objectives of the Study

تكمن أهم أهداف الدراسة بالآتي:

١-محاولة وضع إطار مفاهيمي واضح لنظرية الفوضى والنظام في ظل تأثيرات الاحداث العالمية المتغيرة .

٢- بيان دور عمليات التغيير الإجتماعي في تحقيق التكيف المؤسسي والمجتمعي ومن ثم الوصول الى حالة التوازن والنظام .

٣- الوقوف على واقع تطبيق استراتيجية الفوضى الخلاقة في العراق .

رابعا: منهجية الدراسة Study Methodology

استخدم البحث المنهج الوصفي لأنه المنهج الأنسب لطبيعة البحث الذي يهدف إلى التعرف على نظرية الفوضى والنظام وتطبيقاتها المختلفة بشكل عام وبيان علاقتها بعمليات التغيير الإجتماعي ، إذ لا يقف المنهج الوصفي عند حد جمع المعلومات وتنظيمها وإنما يتعدى ذلك إلى تفسيرها والربط بين مدلولاتها للوصول إلى بعد أعمق لتفسير الموضوع قيد البحث ، ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بمجموعة من الادبيات والدراسات النظرية العالمية ذات العلاقة .

خامساً: المفاهيم المتعلقة بالبحث :

١-الفوضى هي" التشويش وعدم النظام فهي تقف على الضد من النظام "

٢-نظرية الفوضى تتمثل في العلاقة بين الاجزاء والكل والعلاقة بين المتضادات الثبات والتغير والفوضى والاستقرار .

٣-النظام : هو نمط ثابت من العلاقات والمكونات التي تتعزز بأهداف وغايات مشتركة .

٤-الفوضى الخلاقة : "حالة سياسية أو إدارية أو إنسانية يتوقع أن تؤدي الى استقرار بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث" ، فهي إحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول الى

موقف او واقع سياسي او مؤسسي يرنو اليه الطرف الذي أحدث الفوضى

٥- التغيير الاجتماعي يشير إلى إعادة تشكيل الممارسات والسلوكيات التي تنشأ عنها الافعال والتصرفات الفردية والجماعية سواء داخل المجتمع ام المؤسسة بهدف الإستجابة لإحداث جديدة وغير مألوفة.

القسم الثاني : ماهية الفوضى والفوضى الخلاقة وعلاقتها بمفهوم النظام (مدخل تنظيري)

أولاً: الفوضى

يشير الباحثين الى ان الفوضى كنظرية ظهرت بداية في العلوم الطبيعية ثم انتقلت بعد ذلك الى العلوم الإنسانية وهذا الفكر يتطابق مع ماجاء في العصر الحديث حول نظرية الفوضى في مجالات الفيزياء والرياضيات واستخداماتها في العلوم الإنسانية بعد ذلك ، لكن الحقيقة هي كما يشير (عكاشة، سعيد ، ٢٠١١: ٤) ان جذور هذه النظرية تعود الى الحضارات القديمة الفرعونية والاغريقية والاسلامية ،اذ كان هناك مزج بين العلوم الطبيعية والإنسانية ومن هنا لايمكن تحديد اين استخدمت بداية . في الفكر القديم المصري والاغريقي والصيني تم تناول وبحث فكرة النشوء وأصل الكون واين تكمن الفوضى واين النظام (**IFont & D. Rgis , J. 2006.** :4) ،اما في الفكر الاسلامي فقد اشار ابن سينا الى ان الفوضى تعد احد نماذج التغيير والتي تحل محل النظام والاستقرار فهي عملية جدلية وربما ازلية يتعاقب فيها كل من الفوضى والنظام اذ يولد كل منهما الآخر ، وفي كتابه الامير يرى (نيقولا ميكافيلي) ان النظام ينشأ من الفوضى وان الفوضى تؤدي الى الانهيار الذي يقام على انقاضه نظام جديد ، بمعنى أن الفوضى ليست مخططة للوصول الى النظام بقصد ، اي انه لم ينظر الى الفوضى كسياسة تُنشئ النظام وانما وضعها ضمن تسلسل طبيعي كأحد المظاهر التي تحدث في عموم المجتمعات (**IFont & D. 8 J. Rgis , 2006.**).

وتشير الفوضى إلى " العمليات المتقطعة التي بموجبها يحدث تحول من حالة الاستقرار والنظام إلى الفوضى أو من الفوضى إلى النظام والاستقرار" ويتم العمل من اجل الحفاظ على هذا التوازن من خلال استخدام استراتيجيات التغيير على اختلاف انواعها العسكرية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية ولو تطلب ذلك استخدام القوة. وهناك من يستخدم مصطلح الفوضى بمعنى أوسع ، في إشارة إلى كل الديناميات غير الخطية للأنظمة غير المتوازنة ، ومن كل النواحي أذ تجسد الأنظمة شبه المستقرة أخلاقيات وسلوكيات وجماليات المجتمع ككل ،إذا تم تجنب التفرعات التي تُقيض

الاستقرار سواء في السياسة او الاقتصاد او الاجتماع. (**P. i Font, D.Régis,2006 (13 ;)** . وتؤكد (مكي ، ٢٠١٢: ٣٤) الى ان كل من البيئة الداخلية والخارجية دوراً رئيساً في إحداث الفوضى ،أذ يكون تاثير البيئة اما سلبي او ايجابي فهي تؤثر في العوامل المتضمنة فيها وبالذات القوى الجدلية والمتناقضة التي تكون عامل في تحقيق الثورة او التمرد ، والبيئة الداخلية تشمل الابعاد والمكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد النظام الواحد والبيئة الخارجية تكون ابعادها عالمية التأثر والتأثير ويتضح تأثير البيئة في إحداث الفوضى في دولة ما بأحدى الطرق التالية : (مكي ، ٢٠١٢: ٣٦)

١- وجود عامل حاث او داعم او محفز لانتاج الفوضى بالبلد وغالبا ما يكون عامل خارجي (البيئة الخارجية) مثال ذلك القرارات التي تفرضها المنظمات الاقتصادية العالمية بحق دولة ما والمتضمنة برامج هيكلية تشمل الاصلاحات اقتصادية بهدف منح القروض والتي تؤدي الى الاخذ بالخصخصة وتقليص حجم المؤسسات بالاندماج من اجل تقليل تاثيرات برامج الدعم المقدم لها من المجتمع او الدولة ككل وقد يكون الاحتلال الدولة او دخولها في حرب هو سبب حدوث الفوضى فيها .

٢- الفوضى تحدث كنتيجة للتطور الطبيعي في الطبيعة او البيئة من خلال التفاعلات الداخلية بين المكونات الداخلية للبيئة وهذه التفاعلات اما تكون طبيعية او تكون بتدخل إنساني مباشر او غير مباشر في الطبيعة او النظام البيئي ونجد التدخل الإنساني غير المباشر مثل حالة التلوث البيئي واساءة استخدام الموارد الطبيعية والتي تتسبب في الاحتباس الحراري او حالات الاوبئة مثل جائحة كوفيد-19 والتي تسببت بها دولة واحدة نتيجة سؤ استهلاك المواد الغذائية وأدت الى إحداث تغييرات كبيرة(سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، مؤسسية ، تقنية ، وبيئية) في جميع المجتمعات العالمية.

٣- التنظيم الذاتي : يعني شيئين : الأول قابلية النظام على توليد القدرة على تنظيم وحكم نفسه ، وبذا يولد قوى التغيير الداخلية التي تولد طاقة واشكال اخرى من الكيانات والهياكل قادرة على تنظيم نفسها، اما الشيء الآخر فيعني التحكم الذاتي أي انه لا يوجد تدخل خارجي او سيطرة خارجية وتحكم خارجي أذ تكون القوى الداخلية هي المسؤولة عن التشعبات " التشعب هو النقطة التي يبدأ عندها تحول سلوك النظام الى فوضى او تفرعات تولد فوضى وبنفس الوقت تولد قوى مضادة للمحافظة على استمرارية النظام هنا تكون بمثابة قوى تجديد للنظام من الداخل او إعادة توليد او تجديد له ،وفي هذا الشأن

يشير (F. Bhutto, 2007. 20) أن التنظيم الذاتي زائداً عوامل الحث البيئي هي التي تؤدي إلى إيجاد نظم جديدة. وتشمل خصائص نظرية الفوضى والنظام كل العلاقات البينية بين الاجزاء داخل النظام، وقد كان الاعتقاد السائد ان النظام يتطور وفق نمط خطي بحيث أنه يمكن توقع ماذا يمكن ان يحصل إلا أن جاءت نظرية الفوضى لتؤكد ان النظم تتطور وفق نمط لاخطي بحيث يصعب السيطرة على ما يحدث فيها من ازمات ، والازمات التي تحدث في النظام سواء كانت على شكل ازمات فرعية ام شاملة قد تؤدي الى انهيار النظام في الحالتين اذا لم تتم السيطرة عليها مثل الازمات على المستوى الكوني وتكون على نوعين صغيرة وكبيرة الصغيرة مثل الازمات المالية او السكانية ، اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، مثل هذه الازمات اذا لم يتم حلها فأنها تؤدي لانهيارات جزئية في النظام وظهور فوضى جزئية الا أنها لا تؤدي الى تغيير شكل النظام الكوني ككل ، بينما الازمات الكبيرة تهدد النظام الكوني ككل اذ انها تؤدي الى تغيير في شكل النظام وتكون تاثيراتها بعيدة المدى وتشكل نقطة تحول في مسيرته مثل الحروب العالمية وانتشار الاوبئة .أن نظرية الفوضى كما يشير (P. i Font, D.Régis ,2006 (16 ، في الأساس ترتكز على ما أسماه (صموئيل هنتجتون) بـ (فجوة الاستقرار) وهي الفجوة التي تظهر عند الفرد بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. فاتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكيف الايجابي، ذلك أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب لايمكن تحقيقها، وأحياناً غير متوقعة ، ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي والإداري ، وتوسيع المشاركة السياسية، وتلبية حاجات الجماهير. أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية ، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، والذي يؤدي إلى مزيد من الفوضى التي يرى هنتجتون أنها ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال وتحول اشكال الانظمة المؤسسية القائمة في المجتمع .

ثانياً: الفوضى الخلاقة

تعد احد الاستراتيجيات التي طبقت على صعيد المؤسسات الامريكية أولاً بهدف إحداث تغييرات وإصلاحات هيكلية أذ بموجب الفكر الراسمالي فإن ازاحة القديم هي التي تفرز الجديد والتطور، كما أشار

شامبيتر في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية) الذي اصدره عام ١٩٤٢ اطروحة (التدمير الخلاق) واكد فيه ان (الفوضى) تعد اليوم فرع جديد من فروع العلم المتنوعة ،التي تعنى بدراسة ظواهر الاضطراب والاختلال واللانظام واللاخطية، في مختلف المجالات، كالمناخ، وأجهزة الجسم عند الإنسان، وسلوك التجمعات ، فضلاً عن الاقتصاد والتجارة وحركة الأسواق المالية وإدارة المؤسسات (مكي ، ٢٠١٢: ٣٢). على صعيد السياسة عمدت الولايات المتحدة الامريكية إلى تطبيق هذه الاستراتيجية في بعض مناطق الشرق الاوسط بهدف إحداث تغييرات في الخارطة الجيوستراتيجية وانشاء كيانات وانظمة جديدة تتوائم مع سياساتها واهدافها المستقبلية . الباحثون في مجال العلوم الإجتماعية يرون أن الفوضى انما سميت فوضى خلاقة كونها تحفز للتجديد والتغيير وإعادة الاحياء ذلك انها ترى أن الاصل هو الفوضى والتي تعد أداة للتغيير الإبداعي ، وتعتقد انه على التنظيمات على اختلافها السياسية والإدارية ومن خلال قياداته " تحفيز التغييرات الدورية ذات الطبيعة الفوضوية من اجل دفع النظام المستقر على التجديد " وترى ان النظم الديمقراطية فوضوية في الاصل ، ومن هنا يجب على من بيده الامر السعي إلى تعزيز الديمقراطية لانها تحمل بذور الفوضوية من انعدام نظام وعدم استقرار وتعدد المدخلات لصانع القرار وهو امر صحي لأجل أن تتجدد التنظيمات بأنواعها المختلفة وتبقى على قيد الحياة ولا تتنفسخ وتموت (مكي ، ٢٠١٢ ٣٨) فالهدف هو فتح عالم جديد من الحريات لإعادة هيكلية وهندسة المجتمعات فحياة ما قبل الديمقراطية كانت اشبه ما تكون بحالة الطبيعة لدى جان لوك وليس هوبز اذ أنها تطلق العنان للتصرفات الخلاقة لأفراد المجتمع للتغييرات الخلاقة ومن ثم إيجاد تنظيمات خلاقة وهكذا دخل مصطلح (الفوضى الخلاقة) القاموس السياسي في العقدين الاخيرين ، ، وبمسار يخرج عن الفكري التقليدي **(S. Chen.,2003: 9)** ، عبر بناء نسيج من المتقابلات المختلفة للمصطلحات تهدف الى تحقيق استراتيجية معينة ومنهج لإدارة المصالح الامريكية والغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح ، وهذ الاستراتيجية تُعد من الاستراتيجيات الهدامة كونها الحقت الدمار في جميع الدول التي طبقت عليها ، وما يبرهن ذلك الآثار التخريبية التي عانت ومازالت تعاني منها كثير من الدول العربية والعراق تحديداً نتيجة تأثر بنيته السياسية والعسكرية والامنية والإقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية (زغير ، ٢٠١٨: ٢) و يعد (مايكل ليدين) العضو البارز في معهد (أمريكا انتربرايز) أول من

صاغ مفهوم (الفوضى الخلاقة) أو (الفوضى البناءة) أو (التدمير البناء) في معناه السياسي الحالي وهو ما عبر عنه في مشروع (التغيير الكامل في الشرق الأوسط) الذي أُعد عام (٢٠٠٣) ، ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقًا لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء أن الفوضى الخلاقة هي خلاقة بالنسبة لمصالح امريكا والغرب ، وغير خلاقة ، بل مدمرة بالنسبة للاوطان والشعوب ، وهذا المصطلح ينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة وهو يجمع بين متناقضين متقاطعين هما (فوضى وخلاقة) ويفهم من المصطلح ان عنصر الافكار الرصينة والمنظمة والايديولوجيات الكبرى فات اوانها ، وعلى المجتمعات ان تسلك سبل كثيرة للوصول الى الاستقرار. وتمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الاكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة ، وعلى خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار اضيف اليه مصطلح اخر يتمتع بالايجابية وهو الخلق او البناء والابتكار ،. البعض يرى أن الفوضى الخلاقة ، اقرب إلى مفهوم (الإدارة بالأزمات) في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل، أذ ان الإدارة بالازمات هي علم وفن صناعة الازمة وإفتعالها وإدارتها بنجاح لغرض مصالح محددة ويترتب على هذا النوع من الازمات تفكيك للمنظومة المعنية او المستهدفة مما يسهل الولوج الى مكوناتها الرئيسة الامر الذى يؤدى الى انهيار النظام ككل، واعادة تشكله بطريقة تعكس تلك المصالح (Geels, Frank W., 2005:683) والذي يساعده على تطوير البيئة المحيطة به

القسم الثاني: التغيير الإجتماعي :

تحدث العديد من التغييرات في المجتمع الذي نعيش فيه، أذ شهد التاريخ تحول المجتمع البشري من مؤسسات اجتماعية سابقة إلى منظمات اجتماعية حديثة وفي هذا الشأن يشير (Akujobi, C.T) إلى أن طبيعة المنظمات الاجتماعية والثقافية والتفاعلات الاجتماعية تحول نفسها بنفس القدر لتناسب الأنماط الهيكلية للمجتمع القائم في كل عصر Akujobi, C.T and Jack, Jackson T.C.B 2017: 491). ويُعتقد عمومًا أن التغيير يُعد من الظواهر الدائمة الوحيدة تحدث مع حدوث التغيرات في العالم الطبيعي والبيئة الخارجية.

التغيير الاجتماعي يشير إلى " إعادة تشكيل الممارسات الاجتماعية التي تنشأ عنها الافعال والتصرفات الفردية والجماعية ، وغالباً لا يمكن إدراكها كنتيجة لعملية تطورية ولكن كرد فعل في شكل عمليات التعلم

الاجتماعي الانعكاسي تجاه أساليب الحياة وأشكالها الحالية من الممارسات التي عفا عليها الزمن" . وبهذا المعنى ، فإن التغيير الاجتماعي يتجه نحو تغيير الممارسات عموماً لاسيما الإجتماعية التي هي محور بحثنا الحالي وتحفيز الابتكارات القائمة على التكيف الجديد المستمر والتكوين الراسخ في الممارسات الاجتماعية نفسها ، والذي يعني تجارب حقيقية بمشاركة جهات فاعلة في المجتمع غير متجانسة تُفهم على أنها حاملات لهذه الممارسات أياً كان مجال تطبيقها وفي سياق عملية تطورية مشتركة منظمة ذاتيًا وبشكل غير متكافئ (Shove 2010:1274) Shove et al., 2012: 162). والتغيير الاجتماعي يتعلق بتغيير "المجتمع"في إطار الابتكار الاجتماعي الذي يعد الآلية التي من خلالها تتغير ممارسات المجتمع وفي جميع المجالات " بناء على هذا ، فإن تطوير مفهوم التغيير الاجتماعي يأخذ الممارسات الاجتماعية كنقطة انطلاق مركزية ، أي كعنصر أساسي في المجتمع ، والذي يرى بالتالي توليد ممارسات اجتماعية جديدة وعمليات وآليات علائقية وانعكاسية كهدف رئيس للتغيير التحويلي. وفي حين أنه يمكن افتراض أن الممارسات يتم تنفيذها ، فإن السؤال عن كيفية تنفيذها يجيب عليه علم اجتماع الممارسة (S.Elsen,. :45 W.Lorenz, 2014) ؛ وتتمثل مهمتها في استكشاف الأسباب الكامنة وراء ظهور وتكاثر تشكيلات الممارسة المعنية وديناميكاتها. ومن ثم ، فإن نظرية الممارسة الاجتماعية هي نظرية اجتماعية للتغيير والديناميكيات التحويلية في المجتمع من أجل التمكن من التكيف مع التغيرات والازمات التي تحدث. أن المؤسسات المكونة للمجتمع هي جزء رئيس من شخصيته وعادة ما تكون في حالة تغيير دائم ، وهي تواجه تحديات باستمرار من خلال تغيير الممارسات الاجتماعية التي تعتمدها في تعاملاتها مع الاطراف المجتمعية المختلفة من أصحاب المصالح المتنوعين من خلال عمليات التقليد والتكيف والتعلم الاجتماعي سواء كان ذلك في جميع أنحاء المجتمع ، أو أجزاء أكبر منه ، أو فقط في مناطق فرعية مجتمعية معينة ، يتم تحويلها اعتمادًا على الظروف وفي النهاية مأسستها كممارسة اجتماعية جديدة أو جعلها روتينية. (G.Hodgson, Geoffrey M. 236 :2008).

ويعد الابتكار الاجتماعي عنصرًا رئيساً وآلية مهمة لتوليد التغيير الاجتماعي ، ومن ثم ، يمكن النظر إلى عملية الابتكار الاجتماعي على أنها عملية تغيير اجتماعي. من هذا المنظور ، فإن العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والتغيير الاجتماعي هي مسألة

التوسع لنشر الابتكار الاجتماعي في المجتمع أو النظم الفرعية المجتمعية وتغييرها مؤقتًا ، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة الاجتماعية الجديدة لتغيير الهياكل والسياسات والمؤسسات والسلوك القائم. وبالرجوع الى الدراسات البحثية وجد أن الآليات التالية تعد وسائل رئيسة للتغيير الاجتماعي ((Wilterdink 2014: 763)) (Nicholls. A etal ., (2015 76:

١-**التعلم:** تؤكد النظريات التطورية (McGowan, K. Westley, F. 2015:56:,) في العلوم الاجتماعية على الطبيعة التراكمية للمعرفة البشرية. ويدرك القائمون بالتغيير اهمية تحديد الأخطاء ويطبقون أفكارًا جديدة وينخرطون في عمليات التعلم ، مما يؤدي إلى معرفة جديدة ضمنية ومقننة تسهم في إحداث التغيير المطلوب .

٢-**التباين:** يمكن أن يتراوح من أ- الأفكار الجماعية الجديدة التي تكون سبب ونتيجة التغيير الاجتماعي ويتمثل انتشار المعتقدات والقيم والأديان والرموز الثقافية وقواعد السلوك **ب**- مشاريع ابتكار فردية تقدم الحداثة ومن ثم تساعد على إحداث التغيير.

٣-**الاختيار:** يتضمن عمليات التبني والنشر والتقليد ، ولكنه يشمل أيضًا عمليات التراجع والموت للمبادرات الإجتماعية .

٤-**الصراع:** غالبًا ما يُنظر إلى الصراع الجماعي على أنه آلية أساسية للتغيير الاجتماعي ، مثل الثورات ، هناك أيضًا الصراعات الصغيرة. والتغيير الاجتماعي هنا يحدث نتيجة الصراع بين الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها التي تسعى جاهدة للتغيير (الجذري).

٥-**المنافسة:** يُنظر إليها على أنها آلية قوية للتغيير أذ تزيد المنافسة بين المؤسسات او الأفراد من احتمالية إدخال الابتكارات من أجل الحصول على مزايا تنافسية (879: Pol, E. Ville, S. ,2009).

٦-**التعاون:** أظهرت بعض الاشارات البحثية في الادبيات أن التعاون (مثل الدراسات التي دارت حول أنظمة الابتكار ، ونظرية الألعاب أو الإيثار (مثل إرنست فير) يضعان أيضًا التعاون كأساس للعمل التطوري البشري.

٧- **التوتر والتكيف:** في الوظيفية الهيكلية ، يُنظر إلى التغيير الاجتماعي على أنه تكيف مع بعض التوترات والاضطرابات التي تحدث في النظام الاجتماعي مثل ، الفجوة التي تحصل بين التطور التكنولوجي السريع ومتطلبات التغيير المؤسسي الضروري في احد الجوانب الرئيسة المكونة للمؤسسة

٨- **انتشار الابتكارات (التكنولوجية):** بعض التغيرات الاجتماعية التي تنتج عن الابتكارات المعتمدة في المجتمع ، قد تكون

اختراع تكنولوجي ، معرفة علمية ، ولكن أيضًا معتقدات جديدة ، أفكار ، قيم ، أديان ، أفكار قصيرة (Geroski 2000 :606).

٩- **التخطيط وإضفاء الطابع المؤسسي على التغيير:** قد ينتج التغيير الاجتماعي عن التخطيط واسع النطاق الموجه نحو الهدف ، من قبل الحكومات والبيروقراطيات والمنظمات الأخرى واسعة النطاق ،التخطيط يعني إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير (Wilterdink 2014:457).

إن التغيير الاجتماعي هو عملية تغيير الممارسات الاجتماعية وتحفيز الابتكارات الاجتماعية القائمة على التكيف الجديد المستمر والتكوين الراسخ في الممارسات الاجتماعية نفسها ، مما يعني تجارب حقيقية بمشاركة جهات فاعلة غير متجانسة تُفهم على أنها ناقلات للممارسات الاجتماعية وفي إطار عملية تطورية مشتركة منظمة ذاتيًا بشكل غير متكافئ (Shove 2010:162 ، ؛ Shove,1273 1276:). يؤكد (Westley et al. 2011: 319).أنه من أجل المساهمة بنجاح التغيير الاجتماعي ، يجب أن تؤدي الممارسة الاجتماعية الجديدة الى عمليات (منظمة ذاتيًا) للتقليد والتبني في المجتمع أو المناطق الفرعية المجتمعية ثم تبدأ بالتوسع على نطاق عموم المجتمع. Westley et al. (2011: 321) يرى أن التغيير الاجتماعي كعمليات تعلم اجتماعي عقلانية تسببها المشكلات والأزمات والاضطرابات ، أي العمليات الانعكاسية للاستقرار (، أذ تركز معايير العقلانية على التحول نفسه. ومن ثم ، يُنظر إلى التغيير الاجتماعي على أنه رد فعل ناجح إلى حد ما على أساليب الحياة القائمة والممارسات التي أصبحت لاتتناسب مع المرحلة القائمة ؛ كعملية تعلم مفتوحة ومثيرة للنظام بمعنى استجابة معدلة للعواقب غير المتوقعة التي تظهر داخل الممارسات الجديدة. مير (Mair :65 2010) ، توصلت إلى الاستنتاج: " أن ريادة الأعمال الاجتماعية تلعب دورًا رئيسيًا في المراحل الأولى من دورة حياة الابتكار الاجتماعي ، ولكن من أجل توسيع نطاق الابتكار ونشره ، هناك حاجة إلى جهات فاعلة مختلفة ، وهي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التغيير الإجتماعي. ونظرًا لتعقد التغيير الاجتماعي وعمليات الابتكار الاجتماعي ، فأن الأسئلة هنا التي ستدور حول تنوع ووظيفة الفاعلين المعنيين وأهمية الديناميكيات والتحولات المؤسسية هي أسئلة جوهرية من أجل تحقيق أفضل فهم لهذه العمليات المعتمدة على بعضها البعض (Nicholls et al. 2015a: 3 . وفي اطار منظور الابتكارات الاجتماعية والتغيير السياسي ،

وصف (لابيير) التغيير الاجتماعي بأنه تعديل وليس ابتكار بمعنى إحداث تغيير على حالة او نظام قائم . في حين ، أن الابتكار الاجتماعي يغير النظام بأكمله ، وهو ثوري ، ويغير الأدوار والهياكل الاجتماعية ، ويسمح لنظم سياسية جديدة وتنظيم جديد للعالم الاجتماعي بالظهور. وهو يعرّف الابتكار الاجتماعي بمعنى الحركات الاجتماعية على أنه "عملية التحول من العلاقات الاجتماعية إلى العمل الجماعي للمجموعات القائمة على تعبئة موارد معينة من الطبقات الاجتماعية ، وما إلى ذلك من المساواة والعدل والتوازنات التي تظهر على شكل حركة جديدة. (A. Moulaert .etal.,2013:6) .

نظريات التغيير الاجتماعي في المنظور العلمي

إن النظرية الاجتماعية للمجتمع حتى الآن لم يكن لها سوى مفهوم غير محدد للغاية عن المجتمع ، وإذا نظرنا إليها ككل ، فهي أقل اهتمامًا بالتعريف العام للمجتمع "من اهتمامها بمفاهيم توصيف أنظمة اجتماعية معينة" (Schimank, Uwe 2013: 15). "المجتمع في كل حالة هو أوسع نظام ناشئ للتعايش البشري والتغيير ، أو بالأحرى له قابلية التغيير. في هذا المنظور ، لا يوجد مجتمع ، بل مجرد عمليات تنشئة اجتماعية ، أي أشكال من التفاعل بين الناس (Meulemann 2013:160). أن "علم اجتماع التغيير الاجتماعي" المحدد قد تطور ، بناءً على عمل William F. Ogburn. "وهو يستفسر عن أسباب التغيير التي يمكن التنبؤ بها على أساس علمي، ومسار التغيير في البنية الاجتماعية للمجتمعات أو الأنظمة الاجتماعية الفردية ، ومسار هذا التغيير . وهي تتراوح من التغييرات في العلاقات الاجتماعية ، في أنواع المجتمع ، ومواقع القوة وأنظمة القيم إلى التغييرات في الهيكل الديموغرافي ، والتقسيم الطبقي الاجتماعي ، والهياكل الاقتصادية والسياسية ، والتغييرات في المواقف والميول إلى التصرف ، في سلوكيات الفرد. والنظم الفرعية الاجتماعية ، إلى تحول الثقافة ، ويلاحظ أن التغيير الاجتماعي يكون على مستويات اجتماعية مختلفة ، "على المستوى الكلي للبنية الاجتماعية والثقافة، وعلى المستوى المتوسط في المؤسسات الجهات الفاعلة والشركات والمجتمعات ، وعلى المستوى الجزئي للأفراد ودورات حياتهم ". (Ziegler, R, :258 2010). إن مدى نظريات التغيير الاجتماعي واسع وغير متجانس بالمقابل. (Moulaert .A .etal.,2013:124) وتتراوح من النظريات الماركسية للتغيير ، ونظريات الصراع ونظريات التنظيم إلى نظريات التحديث والتمايز (Hradil, :77 2000) ؛ ومن النظريات الفردية والهيكلية

إلى نظريات الهيكلة والممارسة. ومن منظور تشخيص العصر الحالي ، يتم تطوير نظريات المجتمع التي تؤكد بجرأة على اتجاهات التغيير المحددة ، وتعلن باستمرار عن مجتمعات "جديدة" ، على سبيل المثال ، مجتمع ما بعد الصناعة ، مجتمع ما بعد الحداثة ، العصر الحديث الثاني ، المجتمع الفردي ، المجتمع الواحد ، المجتمع العالمي ، المجتمع المعولم ، المجتمع المدني ، مجتمع المخاطر ، مجتمع الخبرة ، مجتمع المعرفة ، مجتمع المعلومات ، مجتمع الإعلام ، المجتمع متعدد الثقافات ، مجتمع ما بعد النمو ، مجتمع الفوضى (Bourgon, J 2011: 34).

يحدث التغيير الاجتماعي "الحقيقي" دائمًا عبر جميع الأشكال والمفاهيم والأنواع والنماذج الممكنة لتوطين شروط الاستقرار والتغيير ، وتحديد الآليات ذات الصلة ، وتتبنى مارغريت إس آرتشر نهج والتر باكلي. في التمييز بين التشكل /Choi, Nia (Majumdar, Satyajit 2015: 12) الذي يشير الى تلك العمليات التبادلية الحاصلة بين مكونات بيئة النظام المعقدة التي تعمل على تطوير أو تغيير شكل وتنظيم الحالات الحالية للنظام . وقد طورت آرتشر (١٩٩٥) مفهومًا لنظرية النظم لخاصية العملية التي تجد التعبير عنها على أنها دورة ذاتية التحول من التكييف الثقافي والتفاعل الاجتماعي والثقافي والتطور الثقافي ، وهي تبحث في الآلية التي تؤدي إلى التغيير الثقافي والاجتماعي. من وجهة نظر تحديد "الآليات المولدة التي تحول النظام الاجتماعي" (Archer, S.,2015: 98) وتتميز تحولات المجتمع أو النظام باختصار بأنها نوع محدد من التغيير الاجتماعي. تهدف إلى تغيير النظام والبنية المؤسسية للمجتمع او للمؤسسات ككل. وهي عمليات ثورية مفاجئة ومقصودة ومجدولة زمنياً مع جهات فاعلة يمكن تحديدها ، أذ تتحول العلاقة بين التحكم (السيطرة) والديناميكيات الداخلية داخل العملية لصالح الأخير ، ومن ثم تستغرق العملية الكلية سنوات إن لم يكن عقودًا . أن أي تحول في المؤسسات الاجتماعية الأساسية لا يخلق سوى الشروط المسبقة للتغيير في مجال المؤسسات غير الرسمية والنماذج العقلية والمواقف وطرق الحياة والثقافة وجميع الهياكل الناتجة عن هذا التكتل ومن ثم سيكون هذا التغيير أكثر تعقيدًا وطويلًا ، والتحول سيفتح طيفًا واسعًا من الأساليب النظرية المختلفة لعمليات التغيير الاجتماعي.

أن تجاوز منظور التغيير أو التحول في النظام المرتبط بالنماذج الخطية للابتكار (التقني) يهدف إلى أن يعيد المجتمع تنظيم نفسه من خلال المشاركة والتمكين والتعلم الجماعي ، ومن خلال إصلاحات مؤسسية

جذرية وأشكال جديدة للحوكمة Millard, J (31 : 2014,) ، فالمفهوم الشامل للتغيير الاجتماعي أو التحول الكبير في المؤسسات الأساسية في المجتمع ماهو إلاعقد اجتماعي جديد ، وصولاً إلى تحول عالمي كبير يتناسب مع التغيرات البيئية الكبيرة الحاصلة في المحيط العالمي والمحلي.

القسم الثالث : الواقع العراقي في مجال الفوضى والتغيير

أن تجربة نظرية الفوضى في العراق التي طبقتها الولايات المتحدة من خلال استرايجيتها التي اطلقت عليها " الفوضى الخلاقة" جعلت البلد يعيش حالة اقرب للفوضى منها للاستقرار ، اذا كان الاستقرار يشغل فترات قصيرة من عمر الدولة ، ذلك ان النظام السياسي يسير وفق نمط غير خطي فلا يمكن وضع صورة واضحة له ، ومن هنا اصبح التغيير الابداعي الذي يعمل على نقل النظام من حالة اللاستقرار الى حالة الاستقرار ضرورة رئيسة للحفاظ على التوازن العام للدولة ولقد بدأ التغيير اصلا مع بدء تطبيق استراتيجية الفوضى، أذ كانت الحرب ضد داعش أحد اشكال الفوضى " الحرب هي ظاهرة غير منتظمة تنتج سلوك غير منتظم من خلال عدم التناسق في العلاقة بين المدخلات والمخرجات التي لا يتساوى فيها الكل مع مجموع الاجزاء " (مكي ، ٢٠١٢: ٤٢) ووفقاً ل(A. Farazmand , 2003 , 356) فأن نظرية الفوضى (الفوضى الخلاقة) تُعد احدى المسببات الرئيسة في حالة عدم الاستقرار، كما انه تم بواسطة قوى خارجية او عامل حاث خارجي لولاه ماكان التغيير ليحصل بهذه الطريقة ، وادت هذه القوى الخارجية التي تمثل في تغيرات البيئة الخارجية ، إلى انهيار النظم القائمة السياسية والاقتصادية والإجتماعية ومن ثم بدأت محاولة إعادة تشكيله وفق نمط جديد يختلف عن سابقه الا ان هذا التشكيل واجه صراع بين الاجزاء المكونة للنظام الكلي محاولة من كل جزء لالغاء الجزء الآخر والحلول محله ، ورغم أن التغيير الاولي حصل بواسطة البيئة الخارجية الا أن البيئة الداخلية فيما بعد اصبحت تمارس هي الاخرى دوراً في تشكيل هذا النظام بصورة جديدة اي ايجاد تعمل على إيجاد شكل آخر جديد لهذا النظام وهذه العملية مستمرة ولم تنقطع الى يومنا ، أذ بدأ ان النظام يدخل كل فترة في مسار جديد يختلف عن سابقه وهكذا .R. Dover& S) (Goodmaneds 2012, , , 9-10) . وفي كثير من الاحيان كان تأثير البيئة الداخلية انعكاساً لمتطلبات البيئة الخارجية ، وفي احيان اخرى كان تأثير البيئة الداخلية سلبيا بدرجة كبيرة وهو تدخل مقصود اي يكون بتاثير تدخل إنساني ليس إرادياً كما

يحصل في بعض الاحيان وانما بتدخل مقصود يراد منه إحداث تأثير معين . وهناك من يرى ان الدول في سعيها للحرب التي هي من اسباب عدم الاستقرار انما تبحث عن النظام والسلام فالتفاعلات الكثيرة تؤدي الى تحقيق السلام في دول اكثر من غيرها كونها تمتلك انتظام كبير ، ان نظرية الفوضى تنظر الى الكل وليس الجزء بمعنى انها لا تنظر الى جزء بعينه وانما الى النظام ككل والاطلاق بوصف النظم بكونها منتظمة من عدمها ليس صحيحياً ، أذ بعضها يكون منظم في وقت وفي وقت آخر لا يكون المهم هي المرونة في التنظيم (J.IFont & D. Rgis , 2006;19) . فالاحتلال وسقوط النظام ادى الى اضطرابات كثيرة أسهمت في اضعاف الدولة ككل نتيجة التغيرات السريعة التي لم يكن بالامكان التنبؤ بها وكانت تطوراتها خارج السيطرة في كثير من الاحيان، فاذا حدث في جزء او مكون من النظام توتر ممكن ان يكون عامل مساهم في الفوضى والعكس صحيح والعراق دولة تتبع اكثر من تصنيف واحد للاجزاء المكونة له فهناك التقسيم الإداري للمحافظات الذي يشكل نوع من الاجزاء المكونة للنظام والتي اذا اصاب الفوضى جزء منها ممكن ان ينتقل الى الاجزاء الاخرى من النظام ومن ثم تؤدي الى انهيار النظام ككل وفق منظور (نظرية الدومينو) ، او ان يكون لها أثر كلي وفقا لنظرية اثر الفراشة التي تعني انهيار شامل للنظام وسيادة حالة الفوضى في المجتمع . والعراق يمكن تمثيله بالاجزاء المتراصة تشكل بمجموعها نظام معين ، سقوط جزء منها نتيجة عامل حاث داخلي او خارجي قد يؤدي الى سقوط بقية الاجزاء .

هنا يصبح من الواجب على الدولة السعي الى الى تحقيق الاستقرار الذي يضمن وجودها ، ولابد للدولة ان تفهم ان الاستقرار لا يقتصر على جزء دون آخر وانما كل الاجزاء الداخلية والخارجية فعدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي في البيئة الخارجية (الدولية والعالمية) له انعكاسات سلبية على الوضع العام للبلد ومن هنا تبرز الحاجة الى ضرورة امتلاك النظام الكلي قابلية التكيف والمرونة التي تتيح لح تحقيق اعلى استجابة للتغيرات اياً كان مصدرها وفق مايسمى باستراتيجيات البقاء من خلال خلق الفرص الإجتماعية والإقتصادية (**2004:6 Lambach.D.**) وتنظيم العلاقات الإجتماعية وتوجيه السياسة الإقتصادية وفقاً لمصالح افراد المجتمع وسيادة الدولة ، والدولة القوية ممثلة بمؤسساتها الرسمية والمجتمع بتنظيماته المتنوعة هي التي تتمكن من إدارة هذه العملية بمهارة بينما الضعيفة لا تتمكن الا من تحقيق اجزاء متفرقة لذا تكون اكثر عرضة للفوضى والاضطراب التي تؤدي الى ضعف الدولة وانهيارها .

إن الطريق إلى استقرار البلد لن يكون مهمة سهلة وبحسب الداودي Dawoody AR). (4:2015 : ، فأن العراق يعيش في فوضى مستمرة سواء كانت مقصودة ام غير مقصودة ، إلا أنها في النهاية أضرت بالمجتمع ومؤسساته باعتباره نظام تكيفي معقد (Central Intelligence Agency 2017:2). ولا يخفى على أحد أن ماحدث في العراق هو انعكاس حقيقي للفوضى السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي اعقبت عام ٢٠٠٣ ، في ظل الأزمات والتغيرات الحكومية والاقتصادية والاضطرابات التي عمت البلاد بشكل عميق نشأت دولة من الفوضى التي لا تفيد أي أحد، فضلاً الى ذلك أن الإطاحة بالنظام السابق يمثل أحد أكبر التحديات التي واجهها العراق. ، وتحولت الحرب في العراق منذ عام ٢٠٠٣ في النهاية إلى دوامة وفوضى مجتمعية لبلد كان يُعد من اهم بلدان الشرق الاوسط ،. بشكل مفاجئ (أو لا) ، بذل العراق جهودًا كبيرة في سبيل تبني تدابير الحكم الرشيد لهذا الغرض.أن المشكلات الموجودة في العراق والتي برزت بشكل واسع على مستوى منظمات الإدارة العامة في العراق للأسف ارتبطت ارتباطا وثيقا بحالة عدم التوازن الاجتماعي بسبب الحرب، وأن رفض التغيير لما هو قائم من سلوكيات وممارسات تقليدية يعد احد أبرز التحديات التي رافقت ثقافة العراق وتاريخه ، أيضاً ظهر خلال مرحلة الفوضى رفض مماثل لكل الدعوات والقرارت الداعية الى تحقيق الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية . وتعالت الندءات والتوجهات الداعية الى تقسيم العراق إلى أجزاء ، وإدخال نظام الكوتا في نهاية المطاف حتى داخل منظمات الخدمات العامة على أساس العرق والدين والانتماء، والذي يرسم صورة قاتمة لأوضاع ومستقبل العراق. نظرا للتركيز المستمر على الانقسامات العرقية والدينية التي قادت الى استنزاف البلاد من الداخل و الخارج ، وبقي المجتمع العراقي مع خيارات قليلة أحدها التكيف مع برامج التغيير الاجتماعي الهادفة الى استقرار البلد وتحقيق التوازن في كافة مكوناته .تقوم سياسة (الفوضى الخلاقة) التي طبقتها الولايات المتحدة في العراق على عدة دعائم اساسية يمكن تلخيصها بالتالي :

١. **اطلاق الصراع العرقي** : اذ تقوم سياسة (الفوضى الخلاقة) على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي والمشكلة القبرصية تعبر عن هذه الحالة . كما لجأ التدخل الامريكي في العراق الى هذا الدرس في اعقاب حرب الخليج الثانية ، حيث سُلِخ ، سياسياً وعسكرياً ، الشمال الكردي من البلاد ، على اساس عرقي فضلا عن تاجيجه

للصراع الطائفي والعرقي في العراق بعد احتلاله عسكريا وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية ، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين : شمال مسلم عربي في اغلبيته ، وجنوب مسيحي في اغلبيته

٢.**اطلاق صراع العصبيات** : عبر ضرب الدولة، بجميع مؤسساتها ، واستبدالها بولاءات حزبية او عشائرية مجتزأة ، قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام ١٩٩١م والعراق بعد دخول الجيش الامريكي الى بغداد

٣.**ضرب الاستقرار الامني** : اطالة امد الاختلال الامني بحيث يشعر الناس ان لامجال للعودة الى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب ، ومن ابرز الامثلة على هذه العملية، السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان ابان حربه الداخلية التي عاشها ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩. وما شهده العراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في اكثر من نقطة ، فالطرف الامريكي ينسحب تدريجياً من اللعبة ، لكن بعد تاكده من ثباتها على اختلال ثابت ينهك الحكومات ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الامريكية .

٤.**خلخلة الوضع الاقتصادي** : من الدروس الاخرى التي أضيفت الى نظرية الفوضى ايضا زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي في العمق، عندها تنهار المؤسسات المصرفية الرسمية ويسودد التضخم بسبب تهريب معظم رؤوس الاموال والودائع العامة ، بعد تسييلها ، الى خارج البلاد.، وبالشكل الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي العام للبلد، ومن ثم تراجع وتباطؤ خطط الاصلاح والتطور المجتمعي المستدام .

٥.**التعبئة الاعلامية** : التعبئة الاعلامية كفيلة ، على الامد الطويل ، بالنيل من العدو . فما تم تجريبه انطلاقا من اختراق للدول المنافسة لامريكا مثل الاتحاد السوفيتي ، يتبع اليوم في المنطقة العربية عبر وسائل الاعلام السمعية والبصرية والمسموعة والمكتوبة التي توجهها امريكا وتستخدمها في مشروعها الاستراتيجي المتضمن احكام سيطرتها على المنطقة وتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية .

الخاتمة

يعتقد أصحاب وأنصار نظرية الفوضى بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار؛ سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار والحرية. وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية لعودة الحياة من جديد. غير أن الواقع أثبت أن ثمة أهدافاً متوارية هدفت الجهات الخارجية إلى تحقيقها بتلك الفوضى التي احدثتها في منطقة الشرق الأوسط وبضمنها العراق،

تكمن في تحقيق واستمرار التفوق الامريكي العالمي و السيطرة على مناطق اقليمية حيوية كمنطقة الشرق الاوسط والتحكم باعظم مصدر للطاقة وهو النفط . والملاحظ أن الشرط الرئيس لانهيار غالبية النظم الاجتماعية اليوم هو حالة عدم التوازن بين الاضطرابات والتكيف الناتجة عن الفوضى ، وليس مجرد التقلب غير المنتظم لمتغير حالة معينة. فضلاً إلى ذلك ، أن الاضطرابات والتوترات كانت على أنواع مختلفة: ليست داخلية فحسب ، بل خارجية أيضًا ، وليست نتيجة عمليات مستقلة فحسب ، بل أيضًا نتيجة تدخلات هادفة. ويمكن القول أن نظرية الفوضى او مايعرف باستراتيجية (الفوضى الخلاقة) ستبقى أحد الزوايا الرئيسة الخفية لرسم الخريطة الجديدة العراق والشرق الأوسط، إلا أن فشل أمريكا في تحقيق جميع أهدافها في العراق، نتيجة ما حققه الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي من انتصارات لتحرير المحافظات تباعا التي سقطت بيد ما يسمى بالدولة الإسلامية بعد أن استنزف كثيراً من موارده البشرية والمادية. سيجعلها تحاول استكمال مشروع التفتيت لكن بأشكال وأدوات مختلفة تحت شعار الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان، واستغلال التباينات الطبقية والمذهبية في المجتمع وتناقضات المجتمعات وتوظيفها من أجل إنهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها إلى أن تصبح هناك انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة في النهاية.

Rererence

. زغيـر ،هبـة عـادل ، (٢٠١٨)"الآثـار الجيوبولتيكية للفوضى الخلاقة على الوطن العربـي :العـراق أنموذجـاً" اطروحـة دكتـوراه فلسفة في التربية /الجغرافية البشرية ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد.

. سعيد، عكاشة (٢٠١١) . " هكذا تغير العالم في اقليم تحت التشكيل : تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية " ، ملحق لرلة السياسة الدولية ، ع 184 ، ابريل .

. مكي ، دينا هاتف (٢٠١٢) " العراق بين ثنائية الفوضى والاستقرار " ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٢ مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية / جامعة بغداد.

. Bourgon, Jocelyne (2011) " A new synthesis of public administration. Serving in the 21st century. Kingston" (Ont.), Queen's School of Policy Studies/McGill/Queen's University Press.

. Cecilia Emma Sottilotta(2017). " Political Stability in Authoritarian Regimes: Lessons from the Arab Uprisings", IAI WORKING PAPERS . January 2017.

. Central Intelligence Agency The World Fact Book (2017), " Middle East IRAQ" . Accessed on: March 30.

. Choi, Nia/ Majumdar, Satyajit (2015) " Social Innovation: Towards a Conceptualisation. In: Majumdar, Satyajit/Guha, Samapti/ Marakkath, Nadiya (Eds.) " Technology and Innovation for Social Change. New Delhi: Springer.

. Daniel Lambach.(2004) " State in Society: Joel Migdal and the

. Al-Bayan Center for Planning and Studies (2016) " Aspects of Public Administration in Iraq Current Problems and Reform Proposals" . Accessed on:

. Akujobi, C.T and Jack, Jackson T.C.B (2017): Social Change and Social Problems. In Abasiekong, E.M, Sibiri, E.A, Ekpenyong, N.S (eds.) *Major Themes in Sociology: An Introductory Text. pp 491-526. Benin City, Mase Perfect Prints.*

. ALI FARAZMAND. (2003)."Chaos and TransformationTheories: ATheoretical Analysis with Implications for Organization Theory and Public Management", Public Organization Review: A Global Journal 3:

. Archer, S. (2015) " Generative Mechanisms Transforming the Social Order" . Cham, Heidelberg, New York, Dordrecht, London: Springer.

limits of state authority ", Paper for presentation at the conference "Political Concepts Beyond the Nation State: Cosmopolitanism, territoriality, democracy", Danish Political Theory Network Conference, University of Copenhagen, Department of Political Science Copenhagen, 27-30 October.

. Dawoody AR , (2015) " Public administration and policy in the Middle East ", Civil society and democratic governance in Turkey , Prospects and challenges.

. Elsen,. Susanne/ Lorenz, Walter (2014) " Social innovation, participation and the development of society " , Soziale Innovation, Partizipation und die Entwicklung der Gesellschaft. Bolzano: University Press.

. F. Bhutto. (2007) "Ahundred beats,Condi's Creative Chaos,The News International,June 17,2007

. Geels, Frank W. (2005) " Process and patterns in transitions and system innovations " Refining the co-evolutionary multi-level perspective. In: Technological Forecasting and Social Change, 72(6).

. Geroski, Paul A. (2000): Models of Technology Diffusion. In: Research Policy, 29(4-5)

. Hodgson, Geoffrey M. (2008) " An institutional and evolutionary perspective on health economics. In" , Cambridge Journal of Economics, 32(2).

. Howaldt, Jürgen/ Butzin, Anna/ Domanski, Dmitri/ Kaletka, Christoph (2014b) "Theoretical approaches to social innovation " A critical literature review. Internet:

. Jaeggi, Rahel (2013) " Kritik von Lebensformen ". Berlin: Suhrkamp.

. Joan Pere Piaza I Font and Dandoy Rgis,(2008)"Chaos Theory and its Application in Political Science ". IPSA AISP Congress ,9-13 July2006.

. Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis (2007)." Chaos Theory and its Application in Political Science",IPSA – AISP - regis/fichiers/dandoy-regis-publication18.pdf

. Mair, Johanna (2010). " Social entrepreneurship: taking stock and looking ahead", Handbook of Research on Social Entrepreneurship. Cheltenham: Edward Elgar.

. Management System Information (2017) " Building Capacity " , Strengthening Iraqi Public Policy and Civil Services

. Mark LeVine .(2006) " Chaos, Globalization, and the Public Sphere: Political Struggle in Iraq and Palestine" , MIDDLE EAST JOURNAL • VOLUME 60, NO. 3,.

. McGowan, Katharine/ Westley, Frances (2015) " At the Root of Change: The History of Social Innovation ". New Frontiers in

Social Innovation Research. Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

. Millard,Jeremy (2014): Development Theory. In: Howaldt/Butzin/Domanski/Kaletka (Eds.): Theoretical approaches to social innovation: A critical literature review

. Moulaert, Frank/ MacCallum, Diana/ Mehmood, Abid/ Hamdouch, Abdelillah (2013) " The International Handbook on Social Innovation" . Collective Action, Social Learnig and Transdisciplinary Research. Cheltenham UK, Northhampton MA, USA: Edward Elgar

. Nicholls, Alex/ Simon, Julie/ Gabriel/ Madeleine (2015a)" Introduction. Dimensions of Social Innovation". In: Nicholls, Alex/ Simon, Julie/ Gabriel, Madeleine (Eds.): New Frontiers in Social Innovation Research. Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

. Pol, Eduardo/ Ville, Simon (2009) " Social innovation: Buzz word or enduring term?. In" . The Journal of Socio-Economics,VOL38 (8)

. Robert D. Orr. (2002) " Governing When Chaos Rules: Enhancing Governance and Participation" , The Washington Quarterly, Volume 25, Number 4.

. Shouming Chen.(2009) " Application of Chaos Theory in Creative Graphic Design" , http://ieeexplore.ieee.org.tiger.sempertool.dk/stamp/stamp.jsp

. Shove, Elizabeth/ Pantzar, Mika/ Watson, Matt (2012) " The Dynamics of Social Practice. Everyday Life and how it changes ", Los Angeles et al.: SAGE Publications.

. Shove, Elizabeth/ Walker, Gordon (2010) " Governing transitions in the sustainability of everyday life" . In: Research Policy, 39 (4).

. Westley, Frances/ Antadze, Nino/ Riddell, Darcy J./ Robinson, Kirsten/ Geobey, Sean (2011) " Pathways to System Change. Working Paper, Social Innovation Generation". University of Waterloo. Internet

. Wilterdink . N, (2014) " Social change" . In: Encyclopædia Britannica (Ed.), EncyclopædiaBritannicaOnline.Internet: http://www.britannica.com/topic/social-change

. Nicholls, A, Simon. J, Gabriel.M (2015) " New Frontiers in Social Innovation Research" . Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

. Ziegler, Rafael (2010) " Innovations in Doing and Being: Capability Innovations at the Intersection of Schumpeterian Political Economy and Human Development ". In: Journal of Social Entrepreneurship, 1(2).